

قصاصة من قضية الشكعة هل هي ورطة وقعت فيها حكومة بيغن؟"" جريدة الدستور عدد ٤٤١١، ٢١ تشرين الثاني ١٩٧٩

قصاصة من جريدة وثيقة مطبوعة باللغة العربية تتضمن نسخة مصورة عن ، احتفظت بها ١٩٧٩ الدستور " عدد ٤٤١١ صدرت بتاريخ ٢١ تشرين الثاني " نشرتها الدستور حول مؤسسة دار البعث في دمشق، تتحدث الوثيقة عن مقال ابعاده إلى الخارج قضية اعتقال بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس وقرار في الضفة وحالة الغضب الفلسطينية الشعبية والمؤسسات الوطنية لموقف منظمة التحرير في الغربية وقطاع غزة، كما اشتملت المقال على شرح قضية اعتقال وقرار ابعاد بسام الشكعة.



• الضفة الغربية تتظاهر ضد سياسة الاحتلال

ستنتهي حتى آخر شهر ايار من العام القادم باتفاق بين مصر واسرائيل.

• اذا كنا لا نريد نهاية - جامدة - لمفاوضات الحكم الذاتي!!

واذا لم نكن نريد ان تنتهي المفاوضات بعد نصف عام الى الجمود، فان بيغن سيضطر الى ان يلائم نفسه مع ارادة السادات، وهو ما يزال بعيدا عن ذلك، الا ان الحاجة ستزيد مع مرور الزمن. وسياسة المماطلة التي ما تزال الحكومة الاسرائيلية تنتهجها،

اليومية للسكان في ايديهم، وعلى اية حال، فانه يشير الى ان اتفاقيات كامب ديفيد تؤجل موعد القرار النهائي الى حين انتهاء فترة الخمس سنوات.

ولكن من وراء هذا القول - الذي يعتبر صحيحا بحد ذاته - يطل الامل بانه سيكون من الممكن بعد ذلك ايضا منع اعادة المناطق او قسم منها الى الاردن، او منع انشاء دولة فلسطينية مستقلة، ومن الصعب ان نفهم الاساس الذي يستند اليه هذا الامل.

لقد اعتقد مناحيم بيغن رئيس الحكومة الاسرائيلية ان...

• يفعلون ما تطالبه منهم
المنظمة فقط



ان ضبط النفس الذي يظهرونه في الحياة اليومية لا يعني انهم مستعدون للانحراف عن الخط الذي تمليه عليهم قيادة منظمة التحرير الفلسطينية.

وإذا ما حضرت هذه القيادة عليهم تعيين ممثلين يرغبون في الانضمام الى المفاوضات حول الحكم الذاتي، فإنه ليس من المتصور ان يخالفوا هذا الحظر. وفي المقابل فإنه اذا ما قررت منظمة التحرير الفلسطينية انه من الاجدر السماح بهذا الانضمام، فإنهم سيعملون.

ان الحكومة الاسرائيلية لم تنجح في ان تخلص نفسها من التناقض بين الخطى الاعلامي تجاه الدبلوماسيين والمحققين في الاقطار الغربية، وبين ادراكها الواضح بان العرب في المناطق المحتلة يقبلون في الواقع سيادة منظمة وهم لا يخفون ذلك في حديثهم مع الاسرائيليين، وتصرف الحكومة في قضية بام الشك، انما يزيد من حدة التناقض بين هذين الطرفين، واذما حصلت تحرك معلنا من جانب الحكومة فانه يكون قد حصل باتجاه موقف الحكم العسكري.

• ماذا يمكننا ان نتوقع من هذه الظروف!!؟

وفي الحقيقة انه لم يعد هناك طريق آخر. وحزب العمل الذي كنت مقتنعا بانه كان قادرا على تحقيقه، فيما لو اكتفى في حينه باقل من مشروع النون قد فاتته لقطار.

أن موشيه ديان يؤمن بأنه من الممكن إبقاء المناطق المحتلة غير محددة المصير من ناحية السيادة وإذا ما رفض السكان العرب تطبيق خطة الحكم الذاتي - حسب الصيغة التي اقترحتها الحكومة الإسرائيلية الحالية - فإنه من الممكن إخراج القبايل العسكرية من المناطق وإبقاء إدارة الشؤون

المرتبط بوجود سلطة الحكم العسكري. وإذا ما افترضنا ان وعيم العام - كيان عربي قومي - قد تعمق منذ العام ٦٧ فان مجرد عملية تبزلو عرب المناطق المحتلة كمثل تلك الكيان - من شأنه حتما ان يقوي من تطلعهم الى ان يقرروا بانقسم صورة مستقبلهم السياسي. وعدم ابقاء تقرير ذلك للسلطينين - من الموجودين في الخارج.

على حد كبير - على هذا الافتراض - وذلك كما لو كان بالامكان الفصل بين فلسطينيين تمكنوا من ادراك الفائدة من الروابط الوثيقة بين المناطق المحتلة عامي ٤٨ و ٦٧ وبين آخرين لم يشاركوا في تجربة الاحتلال وتقدم بذلك منظمة تحرير الفلسطينية.

ومن الجهة الثانية، فقد أقتنع المسؤولون في الحكم العسكري منذ سنوات أن غالبية سكان الضفة الغربية وقطاع غزة يرون فعلا في منظمة التحرير الفلسطينية ممثلهم السياسي المفروض وقد عبروا عن رابعهم هذا بشكل علني أكثر من مرة وإذا كان ما يزال قائما شك في ذلك فإن الانتخابات التي جرت في العام ١٩٧٦ قد نبهت لهم بشكل لا يدع محالا أن مثل تلك منظمة التحرير الفلسطينية هي الجهة المسيطرة في المناطق المحتلة. ورؤساء البلديات الذين انتخبوا في ذلك الوقت، هم جميعا من انصار منظمة التحرير الفلسطينية.

ان قرار اللجنة الوزارية للشؤون الامنية بعدم اعادة النظر من جديد في امر ابعاد سام الشكعة رئيس بلدية نابلس، قد تأثر بصورة مباشرة بالنابأ القاتل بان منظمة التحرير الفلسطينية اصدرت تعليماتها الى رؤساء البلديات والمجالس المحلية الاستقالة من مناصبهم، اذا لم يرد عيزرا وايزمن وزير الدفاع الاسرائيلي بالايجاب - حتى ساعة معينة - على النداء الذي قد وجهوه له في اليوم السابق. وقد قال الوزراء: انه منذ اللحظة التي تدخلت فيها منظمة التحرير الفلسطينية في هذه المرحلة الحساسة، فان تلك لم تعد مسالة بين رؤساء البلديات والحكومة، وانما محاولة من المنظمة لملء اسلوب النضال وخطواته.

وعلى أية حال فإن - التقلبات -
في أوساط قيادة منظمة التحرير
الفلسطينية - لم تكن لتؤثر
بالضرورة - على الحكومة
الإسرائيلية، لا لجانب الاعتدال ولا
لجانب التطرف. وإذا كانت اللجنة
الوزارية قد قررت المصادقة على
أهم الأبعاد لرغبتها في أن تثبت
نظمته التحرير أن التهديد
بإستقالة جميع رؤساء المجالس
البلدية والمحلية في الضفة الغربية
وقطاع غزة لا يخيفها، إلا أنها
بقيت بعيدة جدا عن إحراز
نفعها، وهو أظهار عدم الارتباط
بمنظمة التحرير الفلسطينية وفي
حقيقة الأمر، فقد أثبت مدى عدم
قدرة إسرائيل على أن تضع نفسها
مباشرة مستقلة، بدون أن تأخذ
بمنظمة التحرير الفلسطينية في
عتبارها.

الافتراض الذي بنيت عليه
خطة الحكم الذاتي!!

ان موقف اسرائيل تجاه السكان
لعرب في المناطق المحتلة يتميز -
منذ مدة طويلة - بالتناقض. فحين
يقول من جهة بان هؤلاء السكان
تعملوا الا يروا يهود اسرائيل
على هيئة شيطان، والازدهار
الاقتصادي الذي يرجع معظمه الى
يجاد اشغال لعشرات الالاف من
سكان المناطق المحتلة داخل
اسرائيل، من شانه تعويض
هؤلاء السكان عن - الازعاج -

أَنْ هَذَا الْقَوْلُ الصَّادِرُ عَنِ الْوُزَرَاءِ
شَرِّهِ الْاِسْتِغْرَابُ وَيَدْعُو إِلَى التَّسَاوُلِ
لِجَا إِذَا كَانَ هَذَا الرَّدُّ الصَّادِرُ عَنِ
لِلْعَسْكَرِ الْوِزَارِيَّةِ لِلشُّؤْنِ الْأَمْنِيَّةِ،
يَكُونُ قُدْرَةُ مَنظَبَةِ التَّحْرِيرِ
فِلِسْطِينِيَّةٍ عَلَى أَنْ تَمْلِي عَلَى
الْحُكُومَةِ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ تَصَرُّفَاتَهَا.

موقف منظمة التحرير

لقد نصحت منظمة التحرير الفلسطينية رؤساء البلديات في بداية بعدم الاستقالة وكان هذا الموقف مفاجئا للوهلة الاولى الا انه يمكن فهم وجهة النظر الناحية التي كانت متعارضة من الناحية الظاهرية مع الانعكاس الاكاديمي.

اولى لغالبية رؤساء المجالس البلدية والمحلية في المناطق المحتلة واستقالة هؤلاء تعني فناء مراكز تمنح القدرة على التأثير على جميع السكان والموقف المترجم تجاه العالم العربي لجهات الدولية ولذا فانه من جدر عدم اختيار هذه الامكانية في هذا الخط تغير في صباح يوم اربعاء - الرابع عشر من الشهر الجاري - حيث رأت المنظمة انه الافضل ان يستقيل الجميع ذلك لانه من الممكن - عن هذا الطريق - وضع اسرائيل في حالة نعمة من عرض النشاط العادي الذي يقوم به رؤساء المجالس البلدية والمحلية كدليل على لطابع الليبرالي لنظام الاحتلال.